

0320

0320
0320

مشهورات في الهند

الفن : الفقه

الرقم : ٥٢٩٨

العنوان : متطوعة في الفقه غير المراد به الأربعة لا بحالقة الطلاب بل من جهة الأعيان

اسم المؤلف : الشيخ العالم يوسف القرشي

مصادره :

أوله :

آخره :

اسم الناسخ : عبد القادر بن عبد الله طلسي

نوع الخط وتاريخ النسخ : كتبت بقلم معتمد

ملاحظات :

عدد الأوراق : ٧٧ عدد الأسطر : ١٧٧ المقاس : ١٥ × ١٥ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مكتبة جامعة القاهرة رقم (١٥٤) قديم (٧٤)

هذه المنظومات في الفقه على المذاهب الاربع للعالم العلامة
 الفاضل الشيخ يوسف القرقي غفر الله له ونفعنا به

الحمد لله

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه المنظومات
 ٥٤٩٨

هذه المنظومات

هذه المنظومات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 من بعد بسم الله والحمد لله انك صديق النبي الرحمة
 يقول راجي العفو من مولاه العبد يوسف طاب بارضاه
 الحمد لله الذي قد ابدى للعلماء وبهم قد ارشد
 سبيلها بالبين الطلاب لذهب الأئمة الاحباب
 جامعة زائفة الاحكام في مذاهب الاربعة الاعلام
 وقولهم حجة قاطعة والاختلاف بينهم فرحمة

فصل في المبدأ المظهر

ومطلق التغير عند مالك ان لم يغير طهره فواشيك
 واما عند الخليلي قد ورد بالقلتين نجس ما غيى
 والخليل قبيح بالقلتين مع عدم التغير بالماء المعين
 للحنفي جازم بالجر لانه او ما تلج او بما انشهر
 وثناء ثلاثة الأئمة بالطهر منها قرو بالصحة
 هـ

هذا جاء مطلق او ورد بالغير وتوضوء قد ورد
 وان بشئ طاهر خالطه باحد الاوصاف وور غيره
 فجاء ان اختلط بالماء ودام جريه على الاغضاء
 او ما يع خالطه وغير باحد الاوصاف فيه طهر
 فنجد في ما روي ان وقع نجس ان لم يكن قد اجتمع
 فان جمع عشرين طهرها الماء في رقة ما غيى
 عشرين فماء الجاري ان لم يري للنجس ان شأى
 بهذه الاوصاف جاء النقل منه الوضوء جاز والفصل
 تعتبر الجملة والرقعة في الجهد المخلوط واردة
 مادام يجري الماء على الاعضاء فغالبع كثره الاجزاء
 لا عبرة بالطعم والرائحة في الدور في الوضوء
 ففي قليل الزعفران غير او صافه الثلاثة واشرا
 فصل في شرائط الوضوء

على فرض الوضوء اتفق أربعة الأئمة بها اتفق
 غسل لوجه واليدين المرفقين ومسح رأسه ثم غسل الرجلين
 واختلفوا فيما عليه زادا أبو حنيفة سنة إنا زادا
 والثافعي وأحمد قد وجبا فالنيه والترتيب فيه لهما
 عندهما فرض وعند مالك فيه مولان ففرض السالك
 واتفق بأن مسح الرأس فرض والخلف في مقدار له قد عرض
 جاز الوضوء للفعل في تطهير مع من الأركان في تغيير
 فمسح جزء الرأس حد قد ورد لا شافعي والحنفي ربعا قصيرا
 ومالك وأحمد اشتبهان للرأي عنهما هو الصواب
 وفي التمسح أيضا واستشاق فاختلفت أئمة الحذاق
 للحنفية عندهما فستنان رأى في الوضوء ثم غلا مفردان
 والثافعي ومالك فقالا غسلا وضوءا شتان ما لا
 وقاز أحمد ففهما فرضان في الفعل والوضوء مفردان
 والسنة في مسح الأذن شتان اتفق رأى الأئمة نصهم عنهم نقطة
 فالحنفي

فالحنفي والحنفاني في مسحان أذنيه كما بما دريس يجمعان
 والثافعي ومالك فاتفقا ما وجد يد مسح أذن نطقا
فصل في نواقض الوضوء

فمن نواقض الوضوء اتفقوا من السبيلية خروجها حقنوا
 والخارج أن كان مستادا نقص كالبول والغائط ففهما افتراض
 عند أبي حنيفة في الأربع في الخارج النادر كالودان
 والثافعي في النادر نقص من السبيلية كدودان عرض
 لمالك والحنفاني قولان في الخارج النادر ينقضان
 أن كان من غير سبيل العادة خروج شيء من مواد الجسم
 فيه خلاف بينهم قد وقع قصدا وجها ثم في شائبا
 فيما صديد كل ذلك ينقض قال أبو حنيفة المفسر عرض
 والشرط في القلب ففهما الفهم كذلك فالتقص بسبيل الدم
 والثافعي ومالك قد حرا عندهما لا ينقض ما ذكر

في الرد قال الحنبلي انكسرت بالنقض للوضوء عند شغل
 الخلق بينهم بالمسألة لا ينقض عند شغل منته
 والمشي عند المالك بشهوة فينقض الوضوء حال اللبس
 واما عند الشافعي باللبس فينقض الوضوء عند المس
 عند احمد ثلاثة الاقوال فينقض اللبس بكل حال
 وقوله الثاني بشهوة فقط وثالثه بعدم النقص افترض
 ومس فجه بغير يد لا لا ينقض بغيرها من عفة
 وفاقهم بهذه واختلفت بطن كف مس فرج لمس
 لا ينقض عند أبي حنيفة بياض الكف لمس الفرجة
 والمشي عند الشافعي نقضا من نفسه او غيره ان عر
 عن احمد روايتان نقضا ولا نقضا على الفرجة
 واختلفوا في الفقه اقوال بنقضها ابو حنيفة قال
 لست هذه ان سجود ركوع فيفقه ناقضة حال الشروع
 والشافعي والمالك واحدا بعدم النقص بهما معتمدا

فصل في الفسل

تفاقهم في الفسل انزال المني بشهوة والبقاء الخاتني
 واختلفت

واختلاف الأسماء بالانزال من غير شهوة على اقوال
 عند امام الشافعي فيجب غسل بلا شهوة به مستحب
 ربح عجيب رطب او دفقة دا او كباض البيض في الخفاة
 ان فقدت هذه الصفات عنه لا غسل فيه عنه فاحفظنه
 والمالك والحنبلي والحشي والمالكي بين شلج خراف
 اما المني عنه اى حنفية فيجوز في حالة الرطوبة
 ويظهر بالفرك ايضا ان يس والشافعي فعند ليس
 رطباً او ياباً قد ذكر اما المالكى به او امر
 والحنبلي والحنفي قد وافقا ومرة بالشافعي توفيقا

فصل في المياه

في الفسل والوضوء ماء مطلق في حدة فجمعهم متفق
 ففي انزال النجس اختلف اجماعا بغير ماء امدرف

عنه انى حنيفة فجوز
 كمار ورد او عصير الشجر
 او عصير التمر او خن
 والشافعي ومالك واهل
 فغند هم ازال النجاسة
 ايضا في ماء الراكد فختلف
 عند انى حنيفة ان كان
 وضوء جاز بالاشك
 بالطرف الاخر قد حرد
 والشافعي واحمد ان كان
 نجس منه الوضوء لا يجز
 ان لم يكن او صاف غير
 والمالك في طهر قد حرد
 فالاعتبار عند الشافعيين
 ايع من غير ان يور
 او صاف من كماء العصف
 او ما صابون وماء البقل
 جميع فعندهم لا يرد
 بمطلق الماء الى الازالة
 ان وقعت فيه النجاسة تنويع
 ماء كثير عظمه فبان
 طرفه ان لم يكن يتحرك
 منه الوضوء فيه قد حرد
 ماء يدوف القلبين بان
 الا اذا القلبين في جوار
 طهارا ورجا شمس حونا غير
 فليله ان لم يكن تغيرا
 بل عند التغير شرط دون
 ايمه

أيمه الاربع
 ان لم يور لها اثر في حال الوقوع
 ان كان للنجاسة لها اثر
 بالقلتين الجرية ان كانت
 ان يكن في جريتها تغيرا
 واختلف الائمة في المجل
 فظاهر غير ظهوره
 والحنبلي للشافعي وفقا
 منه الوضوء جائز اذا
 واه به في حنيفة
 واختلفوا في سور ملا بال
 ان ابو حنيفة واحمد
 والشافعي والمالك فقالا
 بنجاسة في ماء جار وقعت
 منه الوضوء جائز بلا نزوع
 قال شافعي في حكمها لقد ذكر
 للحدث منه الطهارة جازت
 باحد الاوصاف ماء طهر
 اعني بماء الطاهر المستعمل
 الشافعي والحنفي عينا
 والمالك طاهر طهور حقا
 والحنبلي رواية اشار
 مخصوص بالنجاسة الغليظة
 كما في غير خلاف محل
 بالنجاسة مرة مفيدة
 بطهر المستعمل لا محالا

عن احمد رواية قد حورا بطه ٩ فغنه نصر ذكر
 قال الكلب والخنزير في سورهما فالكشاف والخنزير نجسه
 والكلب ثم سورة فظاهر عن مالك فلهذا قول ظاهر
 نجاسة الخنزير عند طهر في سورة رايته قد كسر
 فمن ولوع الكلب ايضا اختلفت في الفصل لانه قد تناقضت
 عند اني حنيفة في فصل ثلاث بل تراب يفعل
 وعند مالك سبعة بقصد بقصد الإساءة عنه ورا
 للشافعي واحمد سبع ور احد هافا التراب معمد

فصل في التيمم

واختلفت الائمة الاربعة في البحث للتيمم الاصابه
 عند اني حنيفة التيمم ١٥ في كل جنس الارض منها يعلم
 فقال لراب والحجر والتور والجر والكبريت والباقوة
 والكحل والزربخ والمرحانة وقبل سكب الذهب والفضة
 واللود واليتم مع الاماسه ثم الحديد ايضا والنجاسة
 عاذبوا التيمم مادامه على ارض اعني ليس بالمسك
 او

اولم يكن عليه من غبار او لم يكن عليه من غبار
 قال الحمد لا يجوز بالاعبار او يغبار الثوب بالنفث اشيا
 بكل عند مالك اتصا لا بالارض من اي شئ حصل
 كالتلج والنبات جاز عند منه التيمم فهو قد بينه
 والشافعي والحنبل قد خصه ففي التراب الطاهر جوزه
 ايضا في مقدار خلقه فيان للشافعي والحنبل فيفتان
 ضربه للوجه ثم ضربه لليدي غايته عندها للمرفقين
 للمالك والحنبل بضر بين للوجه ضربة للرسغين
 متيمم عنه اني حنيفة صلي به فرائض الكثيره
 اعني وعند الشافعي والمالك تيمم لكل فرض سالك
 جاز له الطلوع من نوافد عنه هما لليل بالفضائل
 والحنبل مادام وقت صلي من افروض والنوافل حل
 تمام لم يجد ماء ولا ترابا بالمسك من صلاتها صابا

عنه الى حنيفة في الفاهم حتى يحسن ماء ترابا طاهرا
ولا يشبه بالمصلين فقال حتى يرى التراب والماء الزلال
وفاقد للماء والتراب يلتزم الصلاة بالصواب
عاد الذي صلاة عند الرئية للماء عن ائمة الثلاثة
لما لك واحد رواية ٥ لفاقد الطهر الصلاة صحيحة
صلاة ما صلاها لا يعيدها انهما بالصحة قد عدها
لفقد ماء محدث يتيممها قبل الدخول في الصلاة علم
وجود ماء فالتييمم يبطل يلزمه الوضوء ثم يدخل
في الايمه وانفق وفي الصلاة راحة اخلاف
قال ابو حنيفة والحنبل في الصلاة والتيمم يبطل
والشافعي والمالك لا يبطل عندهما الصلاة فيه تكمل
اما وجود الماء غالب السنة في ذلك المكان بطلها اشتمسه
الشافعي قد قال في الاعادة لغالب الوجود في المكان
بعد الفراغ من صلاة عليها برئية الماء فلا يعد لها
وانفقوا

وانفقوا بعدم الاعادة صلاة ما صليها قبل الرئية
واختلف الائمة الاربعة في الطلب للماء عند الحاجة
عند ان حنيفة فشرطه ان غلب في ظنه وجوده
ان كان فقد الماء في الظن غلب ترك الطلب للماء عنده وجب
والشافعي والمالك قد حكاهما بالطلب قبل التيمم حتما
عن احمد اعني رويين للمذهبيين خص في هاتين
بين الائمة خلاف وقع اي في الصحيح والجرح شرعا
اما ابو حنيفة فاعتبرا من الصحيح والجرح الاكثرا
ان كان الاكثر في البداهة يتيمم ويترك الصحة
ولا يجب غسل الصحيح قد ورد عند ان حنيفة فالمتعمد
فالغسل والتيمم بمنع فعنده بينهما لا يجمع
كذا في اعضاء الوضوء يفعل يتيمم صحيحه لا يغسل
ان كان اعني فالصحيح من الجرح غسله فاشتهر

ويسمى بالماء على المجروحة ان لم يصو ولا على الجيرة
 ان لم يضر المسح على جرحه ان ضره يمسح على المشدود
 وقال مالك يغسل الصبي ٥ ويسمى للعضوة الجريح
 وعنده لا يلزم التيمم ٥ اى في الجرح عنده لا يلزم
 والثافعي ثم قال احمد فعندهما غسل الصبي مسند
 غسل الصبي والتيمم للجريح ٥ عندهما في دين فالتيمم
 قبل دخول الوقت فالتيمم فجاءت للحنظلي التقدّم
 تيمم من قبل وقت دخل فالتافعي لفعله فباطلا
 واختلفوا فيما نسي للماء في رحله مستلزم القضاء
 بنفسه ان كان ماء وضع ونسي من بعده ما صنع
 من غيره ان كان وضع الماء ليس عليه قال من قضاء
 فعن ابو حنيفة هذا السند لثافعي القولان في هذورد
 عن احمد جاء روايتان بالصحة ايضا وبالبطلان
فصل في مسح على الخفين

مسح في الخفين جاز في السفر واتفقوا في المسح ايضا في الحضر
 ندمته يوم وليده في الحضر من انقضاء حدث بدء ظهور
 ثلاثة ايام للمسافر ٥ مع ليا اليهن حدثا اهر
 لهذا عن الثلاثة فتايت وعند مالك ليس في وقت
 مقدار مسح الخن فيه اختلفت فعن ابو حنيفة قد وردت
 قال ثافعي قال بل يكفيه مسح لبعض الخن فيلجزيه
 وقال مالك يجب استيعاب مسح محل الفرض فالصواب
 والحنظلي قال مسح الاكثر فواجب ملتزم الاظهر
 اما ينزع احدى الخفين وجوب نزع الاخرى من رجلين
 فبعد نزع القدمين اوجب الائمة غلصها واستصوب
 وفي ابتداء مدة المسح من انقضاء الحدث فصر نطق
 وفي انقضاء مدت المسح بطول طهارة الرجلين عنهم انتقل
 الا فعند مالك باقية طهارة الرجلين لا باطله

ليس له وقت معين عنده
في نزح خف وانقضاء المدة
يبني على وضوء ويفسل
لشافعي والحنفي ما قدما
والمالك في نزح خف وافتقار
توقيت مسح عنده لم يشتهر
بالمسح للخف بقيد
فاختلف الأئمة الأربعة
رجليه لا غير فرض يحصل
والحنبلي ورايتين افهما
لشافعي والحنفي واتفقا
وفي انقضاء المدة لم يعتبر

فصل في الحيض والنفاس

في الحيض والنفاس ايضا اختلفت
اقل مدة للحيض قد ورد
ثلاثة ايام اما الأكثر
لشافعي واحد أقله
خمس عشر يوما وعند المالكي
فلواته دفعة واحدة
ففي خمسة عشر اشهر
في بعضها والبعض فيها اتفقت
فيه ابو حنيفة قد اجتهد
عشرة فعدة مشتهر
يوم وليلة وليلة وكذا اكثر
لاحد في اقله للمالك
فكان حيضا والصدقة والاطمعة
كالشافعي والحنبلي قدرة
ان كان

ان كان في العشرة قطعها دم فقبل الفل جاز وطئها
ان كان دم الحيض انقطعا اقل من عشرة فامتنع
من وطئها اعني فحيتي تقتل او يضي وقت من صلوات فتحل
والشافعي المالكي واحد فوطئها بالفل جاء مقبدا
واختلفوا في الحائض اسمتها في دون فرج احد هلها
مشاهير للحائض فلا يحل ما فوق الأبرار فرض قد ونقل
عن مالك واعز الى حنيفة المنع بين السرة والركبة
والفرض حيض شاع للحنابلة موافقا فيه ابا حنيفة
لشافعي والمالك فظهر اسم لقن عنهما مشتهر
والشافعي ما فوق الأبرار لا بين سرة وركبه انظار
لمالك والشافعي سورا وغالب النفاس اربعون
في الحامل وحيضها فاختلفت بحيضا عن مالك والترجمة
قال ابو حنيفة واحد فحيضها عندها لا يوجد
وفي الاصح الشافعي قد قال الحامل تحيض لا يحل

رواية اخرى فقد اوردتها فكلها عورة الا وجهها
واختلفوا في عورة الحارسية كالرجل عند ابي حنيفة
وظهرها وبطنها فعورة فعن ابي حنيفة واردة
لثا فعي والمالك في العورة فيها فبين السرة والركبة
وفيها قال احمد روايتين كالرجل موافقا للمذهبين
والاولى بين السرة والركبة والقيل والدبر الثانية
والقبل والدبر فالعورة في هذه الرواية مخصوصة
واختلفوا في عورة المكاتبه وام الولد كذلك والمديرة
والمعتقة لبعضها في الامة في العورة فيها اختلاف اخصه
لمالك ام الولد كالحرة ومثلها المكاتبه معدودة
مدبرة والمعتقة لبعضها كالامة فما لك قد عدتها
عودتكن عورة الرجال فالثا فعي قال بالا محال
والمعتقة لبعضها كعورة الرجال فالثا فعي قال بالا محال
والحنبلي عودتكن قد سما كحرة عودتكن اخصها
والتفقوا على اشتباه القبلة بالاجتهاد صحت بالإعادة
وان تبين انه اخطا فلا اعادة عليه ذبح نقلا
وفي مواقيت الصلاة اتفقت قبل دخول وقتها قد بطل
وفي

وفي دخول الوقت ان ظن غلب في غالب الظن ابو حنيفة
لثا فعي والمالك واحمدا وبم دخول الوقت باليقين
كل صلاة فلهما وقتان اول دخول الظهر للغيره
والفقوا ايضا في اخر وقته وعندهم اول وقت العصر
الى غروب الشمس اخر وقته وفيها الراية عند الحنفى
والحنبلين للحنفى قد وافقا ايسى لم الافوق واحد
اما صلاة الصبح في الفضيلة يا خبروها عند ابي حنيفة
فرائض الصلاة فهي ستة رواها تكبيرة للافتتاح
في فتعسى ومسح يرفع

على الصلاة لعله لقد وجب قال دخول الوقت للغيره
دخول وقت باليقين استدا صحت صلاة الفرض بالتبين
عند الايمه حاء بالبيان بعد روال الشمس للايمه
ان صار ظل كل شئ مثله عند خروج الوقت وقت الظهر
دخول وقت المغرب في حدود حتى يقب الشفق المتصف
للمغرب وقتان قد تركها بقا له للمغرب والمالك يقيده
عند طلوع الفجر للثالثة للاسفار حاء للفضيلة
عند ابي حنيفة مشهورة ثم القيام والقراءة بالنظام
اليدين عند ابي حنيفة من غير

١٠
والفاء خذها الافتتاح في الصلاة
والعين للمعدن رفعك يكون
والصاد للصفا وميم المروية
في غيرها المكلف لا يرفع
وبعد الركوع والسجود
يقدر الشاهد فعدته
يقدر الشاهد ان قعدا
ان احدث عمدا او تكلم
او عملا ينافي للصلاة
صلاته بالاتفاق تمت
وتفسد الصلاة ان لم يقعد
بقوله الله اكبر تنعقد
وبدل التكبير الله اهل
الله اكبر غيرها لا تنعقد
واجبها عنداني حنيضة
اولها القراءة الفاتحة
ثالثها الفراءن في الركعتين
والقاف للفتوت رفعك حلا
والاستسلام الجرسين يصوت
جيم لجمرة وعين عرفة
اي اليدين رفعها تمنع
ثم العقود الاخر المعداد
خرجه من الصلاة بفضله
والحدث بقصدة تعمدا
ففرضه بلا تشهد تما
بفعله تتميم مفروضات
صلاته عنداني حنيضة
يقدر الشاهد فلتفسد
صلاته عند الأئمة نظرو
عنداني حنيضة لقد اهل
عن الثلاثة نصهم لقد عمد
اثني عشر معدود مضبوطة
يعقبها قراءة للسورة
تعيينها في الركعتين الاولى
رابعها

رابعها رعاية الترتيب لا فعلها المكر المنسوب
د ترك لسجدة ثانية ثم فقام لركعة تالية ٥
لاقفه صلاته بهذه يأتي بها في آخر صلاته
والخامس التعديد في الأركان تكبير الأعضاء بالامتنان
وسادس في الموضعين ٥ السابع التشهد في العقدين
وثامن الفظ اللام قد ثبت وتاسعا فتوت وتر لزممت
وله ثلثه عنده واجبة للشافعي احد عشر فنية
والعاشر تكبير العيدين والجمهور والاسرار واجبين
اشناعشر للواجبان ذكره عنداني حنيضة قد شهل
وعند تكبير رفع اليدين عن الأئمة سنة من غير ملين
للشافعي والخنفر رفعهما يحاذي بالابو هاشم شيخنا فيهما
والمالك الحاذي منكبيه والحنبل روتين فيه
رفع اليدين في الركوع اختلف وعنده رفع من ركوع عارضت
لا يرفع عنداني حنيضة ٥ مالك واحمد شافعي بسنة
وضع اليمين على الشمال اتفقت عن مالك ادس لها قد اوردت

واختلفوا في موضع الوضوء فقال
من فوق سرية فوضع اليدين
واتفقوا أن تعود في الصلاة
واختلفوا أيضا في البسملة
قال أبو حنيفة وأحمد
والمالك لا يقرأ بالبسملة
يأتي بها سر أبو حنيفة
أدوية هي من القرآن
فأية هي من القرآن
ليس هي من أول الفاتحة
بل نزلت للفصل بين السور
لما لك ليست من القرآن
لشافعي وأحمد رواية
ففي الصلاة قراءة قد فرضت
قراءة الفاتحة والسورة
فالحنفى من تحت سر فقال
عن أحمد والشافعي مقيتين
قبل القراءة سنة وتنفلا
بعد التعود يأتي بالقراءة
والشافعي قرأ بها معتمدا
فليس في صلاته وأردة
والشافعي بها بجملة
أم لا فجاء النص بالبيان
عند أبي حنيفة النعماني
ولا من أول لكل صورتي
نص أبو حنيفة المحرر
ولا من الفاتحة الثاني
هي من الفاتحة معدودة
أما ما أومض دا فاتفقت
واجبة عنه أبي حنيفة
في

في الركعتين الأولى غداة
على المقتدى فلا يجب قراءة
والفرد يقرأ بكل ركعة
وتفرض القراءة في كل فرض
أما زوان الأربعة كالظهر
فرض القراءة كونها في ركعتين
سواء القراءة في الأولى
أو تلي في الأولى والثالثة
في الثانية والثالثة أن قرأت
ففي جميع النقل فالقراءة
والأفضل أن يقرأ في الأولى
وتركه في الأولى عامدا
أن ساهيا تركها في الأولى
في الركعتين الأخيرين خيرا
وفيها قراءة الفاتحة
على الإمام فيها عتته
عند أبي حنيفة مشهورة
فكأن الإمام يأتي بالقراءة
ركعتين الفجر والجمعة افترض
وكالعت والمغرب والعصر
من كل منهما في الصلاة كائنتين
أو كانت القراءة في الآخرين
كذلك في الأولى وفي الرابعة
في الثانية والرابعة فكفت
في الوتر أيضا كلها مفروضة
ذكره القدوري في شرح مبين
فيكره على تارك ما قيد
بحود سهو لا زعم من غيرين
سبح أن شاء وإن شاء قرأ
فسته وقيل مستحبه

روى الحسن بن علي بن حنيفة في الاخرتين الفاتحة واجبة
سجود سهو واجب بتركها
للشافعي قراءتها الفاتحة
للمالك في أكثر الصلاة
عند زفر في ركعة واحدة
قراءة الفاتحة قد فرضت
رواية عن مالك قد وافق
رواية اخرى فغنه وروى
ويشهد للسهو ان تركها
الاصلاة الصبح ان تركها
للشافعي واجبة القراءة
قالك ان كان في السرية
ويقرأ المأموم في الجهرية
لاحمدان كان مأموم سمع
قراءة تسنن في السرية
عند ابن حنيفة لا تجب
وعنده فالأفضل الكون
فرض

فرض القراءته لا بحنيفة مقداراية من القراءة
للشافعي ومالك واحدا
وفي الذي لا تحسن الفاتحة او غيرها كذا ولا القراءة
فمالك ثم ابو حنيفة قيامه بقدر القراءته
بقدر القراءته تسبيحه
كذلك بعد الفاتحة الثامن
قال ابو حنيفة لا يجزئ
والشافعي واحدا يجزئ به
وعنده مالك فالأمام يجزئ
واختلفوا في الرفع في الركوع
رفع من الركوع سنة فقال
عند ابن يوسف قيامه فرض
اذ ركع وما رفع لرأسه
فأهيا ان كان ذا فيحصل
وان تركه عامدا فيكره
الشافعي واحدا توحيه
والاختلاف بينهم مبين
اعني فني التأمين فهو الاظهر
امام والمأموم ينتبه
ولا على المأموم جهرا يظهر
او اعتدال فرضه المشوع
الحنفي وفي وجوب الاعتدال
من الركوع في الطائفتين عرض
من الركوع يجب سجود كلوة
صلاته جائز فتقبل
يلزمه بان يعد فرضه

ويطعن في الركوع او السجود والاعتدال والقيام القعود
 كما ان اركان الصلاة واجبة عند محمد وابي حنيفة
 دفع من الركوع فرضه فقال المالكي وليس فرض الاعتدال
 للشافعي واحمد فرضان نصها جاء موضحان
 على السبعة الاعضاء فالسجود تفاقم في حكمها معدود
 الوجه واليدين ثم الركبتين اطارف الاصابع والرجلين
 واختلفوا في العرض منهم فقال للحنفي الاثني والجمعة فما ل
 وضع اليدين ثم وضع الركبتين للحنفي حال السجود سنتين
 في القدمين قال في القعودي وضعهما فرض على المشهور
 للشافعي على سبعة الاجزاء سجودة من هذه الاعضاء
 والفرض عند مالك بالجهة رواية ثالثة قد فلقا
 مخصوصة بالجهة لاحد رواية بالجهة والاثني عنه وروا
 ثم الجلوس اخذ بين السنتين للشافعي واحمد ففرق بين
 لما لك ثم ابي حنيفة ليس بواجب على ما بين
 عند ابن يونس قال الجلسة بين السجودين هي مفروضة
 تشهد الاول والجلوس قال لا اختلاف بينهم محسوس
 لها من

لها من الابعاض عند النافعي قال ابو حنيفة واحمد
 وفي رواية عنهما فستان وتفقوا هذا التشهد وحده
 على النبي الصلاة عند الشافعي ان محمد عبدة ورسوله
 فمن الابعاض نظر ثان في الجلوس اخر الصلاة
 ففرض على الامة الثالث بقدره تشهد المعهود
 واختلفوا في قدر القعود وعن ابي حنيفة قد ورد
 ففندك شافعي واحمد بقدر الاثنيان بالشهادة
 وفي رواية لابن حنيفة مقدار ايقاع سلام مالك
 وقدس القعود عند مالك فيه اختلاف بينهم فوارد
 في القعدة الاخيرة والتشهد بل هو واجب عند لقده عرض
 عند ابي حنيفة ليس بفرض عند ابي حنيفة المذكور
 تشهد الاول ثم الثاني تشهد الاول والجنب لم يقد
 وعند مالك هما فستان تشهد الابن معروضة
 وعند مالك هما فستان تشهد الابن معروضة

والتأني تشهد فاختاره
ثم تشهد مالك من عمرا
وفي وجوب للصلاة على النبي
للحنفي والمالكي فسنة
في عهد السلام أيضا اختلفت
تسليتان عندهم بخصوصية
واختلفوا في الوتر قال واجبه
لشافعي ومالك واحدا
احدى عشر اكثر مشهور
واجمعون ان الجماعة في الصلاة
عند ابي حنيفة فسنة
والشافعي والمالك قد ذكر
فقرض عين اعني عند احدهما
في مسجد اخر اني صلاها
منع صلاته صحيحة

فعل في الجماعة

اتفق

اتفقوا على وجوب الجمعة
وهل تجب اعني على اهل القرى
والشافعي والمالكي واحدا
وشروطها للصحة الجماعة
قال ابو حنيفة ثلاثة
لشافعي واحدا باربعين
ومؤنين وكذا احرار
في العادة يسكنهم اقامة
لمن جامع لا ابي حنيفة
ايضا وكل موضع له امير
كذوق قاض ينفذ الاحكام
والخطبة مشروطة للجمعة
في الخطبة تحميدة كافية
قال ابو يوسف كذا محمد
والشافعي بالخطبتين قيدا
لاهل امصار من البلاد
ابو حنيفة لا تجب قد فصل
وجوبها عليهم معتمد
في عهدهم فاختلف الائمة
سوى الامام عنده كافية
مستوطنين بالغين عاقلين
لمالك ثلاثة اشارة
بيعاشل بينهم جارية
للجمعة اداء للفريضة
فيحس للناس وبالحجر يشير
حدودها الشرعية اقام
مقدارها عند ابي حنيفة
كذا او التهليل او تسبيحة
تطويلها عندهما معتمد
ومالك وافقة واحدا

سُئِلَ عَنْ تَحْمِيدٍ مَعَ الصَّلَاةِ ٢١
عَنِ ابْنِ قُرَآئَةَ لِلْأُيَّةِ ٥

ثُمَّ الْقِيَامِ وَكَذَا الْمَوْعِظَةُ
لِلْحَنَفِيِّ وَاحِدٌ فَسَنَتْهُ
لِلشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ الْقِيَامُ
عِنْدَهُمَا فَوَاجِبٌ يَرَامُ
تَعْدُنَ أَقَامَةَ الْجُمُعَةِ
جَائِزَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ
يَجُوزُ فِي مَوَاضِعٍ أَدْنَاهَا
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَارِدٌ تَعْدَادُهَا
وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَاحِدًا
فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ تَعْدُدُهَا
وَالْحَاجَةُ أَنْ دُعِيَ لِلْأَكْثَرِ
جَازٌ التَّعْدُدُ عِنْدَ ابْنِ الْأَظْهَرِ
وَالْجُمُعَةُ لِلسَّابِقِ قَدْ وَرَدَتْ
صَلَاةُ ظَهْرٍ احْتِيَاطًا وَاجِبَتْ
عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ فَلَا يَجُوزُ
الْإِسْلَاطَانُ وَأَذَنُهُ تَفْوِزُ
لِلشَّافِعِيِّ فَأَذَنُهُ لَا يَشْتَرِطُ
كَأَنَّ الْفَرَائِضَ لَقَدْ ضُطِّبَتْ
وَوَقْتُهَا وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ
غَايَتُهَا دُخُولُ وَقْتِ الْعِشَاءِ
مَتَى صَعِدَ عَنِ الْمَخْطِيبِ الْمَنْبَرُ
تَرَكَ الصَّلَاةَ النَّافِلَةَ فَانْقَلَبَتْ
وَالشَّافِعِيُّ يَهْلِي رَكَعَتَيْنِ
فِي هَذِهِ أَعْنَى خَفِيفَتَيْنِ
مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الشَّهَادَةِ
بَنِي عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ مِنْ يَقْتَدُكَ
أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ سَهْوًا ثَمَّ الْجُمُعَةُ
قَالَ أَبُو يُونُسَ وَأَبُو حَنِيفَةَ

لَوْ

لَوْ أَدْرَكَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَكَعَةً ٢٢

مَنْ بَعْدَ رَفْعِ مَنْ رَكَعَ الثَّانِيَةَ
الْمُقْتَدِي بَنِي عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ
صَلَاةُ ظَهْرٍ مِنْ نَوَى الْجُمُعَةَ
مُقْتَدِي الْجُمُعَةِ فَنَافِلُهُ
لَسَى بِشَرْطِ الْمَسْجِدِ لِلْجُمُعَةِ
وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ
فَقِي فَتَاءُ الصَّرِيحِ بِهَا
عَلَى الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ
جَائِزَةٌ لِلْجُمُعَةِ إِذَا سَأَلَهَا
مِنْ رَكَعَتَيْ خَيْلٍ صَاحٍ فَنَافِلُهَا
كَمَا صَلَاةُ الْمَيْتَةِ وَدَفْعُهَا

فصل في

العديد

وَاتَّفَقُوا لِأَجْمَةٍ فِي الْعِيدَيْنِ
كُونُهَا عَنْهُمْ بِشَرْعَيْنِ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاجِبَانِ
وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَالِكِيُّ فُسْتَانِ
فَرْضُ كَفَايَةٍ أَعْنَى عِنْدَ أَحَدٍ
صَلَاةُ عِيدَيْنِ فَعَنَّهُ وَرَدَا
عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ بِكُفْرٍ
فِي كُلِّ رَكَعَةٍ عَنْهُ شَهْرَانِ
يَكْفِي الرُّكَعَتَيْنِ الْأُولَى
لِلنِّسَاءِ ثُمَّ الشَّاءُ يَذْكُرُ
بَعْدَ الْقِرَاءَةِ يَأْتِي بِالثَّلَاثَةِ
وَالرُّكُوعُ يَأْتِي بِالسَّكْبَرَةِ ٥

ويرفع يديه ثم يرسل
 تقدم التكبير على قراءة
 واحد ومالك ستة في الاولى
 للتأني قبل القراءة سبعة
 وسنن تكبير بعد الفطر
 وكنى ابي حنيفة لا يجهر
 وبعده تكبير بعض يفعل
 في الركعتين عنهما مشهورة
 وخمسة في الثانية التالية
 والثانية من قبلها خمسة
 عن الثلاثة في الطريق الجهر
 سراً في طريقه يكبر

فصل في صلاة الخوف

صلاة خوف لا به حنيفة
 فرقة تواجه الاعداء
 ركعة صلى بهم ثم مضت
 والركعة صلى بهم وسلموا
 الى العدو وقفوا بها هم
 بلا قراءة ثم تحوسلوا
 ثم مضوا الى العدو واتت
 صلاتهم مع القراءة تمت
 للتأني ومالك واحد
 يقسمهم قسمين في الحقيقة
 وفرقة تباشرا قدام
 لجهة الاعداء والاخرى اتت
 والفرقة تمضي ولم تسلموا
 والاولى جاءوا وتم صلاتهم
 لانهم فلا حقون قدموا
 الفرقة الثانية وكلت
 منى فلا سبق عنهما
 تفرقهم بفرقتين وردا
 طائفة

طائفة هذا العدو وتقف
 على الامام ركعة بالفرقة
 لجهة العدو وتمضي وتجي
 بالركعة الاخرى مع الامام
 ويجلس الامام للشهد
 صلاته مع الامام سلماً
 طائفة خلف الامام تصف
 وفارقت نية وتمت
 طائفة الاخرى به فتتدى
 فتشرح بالنور للاتمام
 ثم يصار ليعم المقتدى كما
 وصبر الامام حتى تسبوا

فصل في السفر

فصل الرباعي جائز في السفر
 عنه الى حنيفة هذا السفر
 ثلاثة ايام مع الليالي
 للتأني ومالك واحد
 اما البريد اربع الفرسخة
 ميل من الباعث الف قد ذكر
 حد الزداع اربع الاصابع
 لاصبع ستة من الشعيرة
 شعيرة قدرها فنة
 واختلفوا في القصر والاتمام
 اي الصلاة جائز في الاظهر
 ثلاثة ايام مسيرة قصر
 سيرا بل مشي بالنوال
 ففرسخا ستة عشر من قصر
 للفرسخ ثلاثة الاميال
 باع فاربع اربع لقد شهر
 ايضا وعشرون كمال المدرج
 مقدارها عرضا الى الاصبع
 من شعير برزون لها واردة
 في الافضله فان بالاقدام

للصبي القصر فرض في السفر
سافر فان اتم او قعد
فرضه على الصحيح كمالا
الجمع اعني بين فرضين اختلف
وعن ابي حنيفة لا يجمع
الا بزدلفه ففيها يجمع
وجمع ظهر مع عصر قد ورد
والجمع وارد عن الباقرين
ظهر مع العصر عشاء مغرب
حينئذ يسمى للصلاة
اما عن الثلاثة الأئمة
صلواتهم فسموها ان نواف
في كل وقت ان توقع للسفر
وعن ابي حنيفة قد ورد
حتى يفي بذلك اعني سنين
وهل تصح الزحفة في المعصية
لمالك والشافعي واحمد لا

٢٥
قصر الرباعي ركعتين اشتهر
في القعدة الاولى تشهدا قصد
والركعتين وقعت تنفلا
في السفر المباح عنهم عرف
بين الصلاتين بوقت يمنع
في المغرب مع العشاء يجمع
في عرفات لازم لمن قصد
بين ظهر بين ومغرب بين
عن الثلاثة جمعهم مستحب
ما في نية الإقامة
اربعة الايام بالإقامة
بهذه الإقامة لقد روي
ثمان ايام وعشر قصر
في كل يوم نواف يخرج غذا
وفرضه كان بهذا ركعتين
في الصحة ابو حنيفة راويه
في المعصية فلا يتباح ابد
يباح

يباح للمسافر الاططار
يومان في السير خفيف معتدل
مخين بالصوم والاططار
نفي السفر فصوره بحزبه
في السفر الصويل اربع يباح
والفطر والمسح على الخفين
ثمانية واربعون ميلا
الربع فرائح للبريد اشهد
باربع الالاف ميل يعرف
والخطوات ثلاثة الاقدام
ثم الذراع اربع عشرون
سنة شعيرات الاصبع ورد
شعيرة ستة الشعرات
وكل ست من ذراع الهاشمي
للأيموي فاربعون ميلا

فصل في ملاة الجناف

في السفر المباح فالمقدار
وسيرة من قبل فجر قد جعل
قد اخبرت ائمة الاخيار
ان حام او اطر يحجب بقضيه
جمع الصلاتين وقصر قد اباح
ثلاثة الايام مخصوصين
فرائح ستة عشر عديلا
للفريخ ثلاثة اميال طهر
اعني من الخطوات فيها يوصف
والقدمان اذراع بالتمام
اصابع في الحضان يكون
بعتراضات حدها على معتد
من شعير برزوزن مقدرات
بخمس اذرع الاموي
في ذات ثمان اربعون قتيلا

واتفقوا ان غل الميت
 تفسيله مجردا فلا فضلا
 ومالك رضي بسرا العورة
 والافضل للشافعي واحدا
 واتفقوا ايضا على تكفينه
 قال ابو حنيفة قال سنة
 ثم القيص ثالث الاثنياب
 وعنده فكفى الكفاية
 كنفها في السنة ايراد
 ووارد ايضا عن الثلاثة
 ومن احق بالصلاة علميت
 يقدم السلطان او نائبه
 امام حيي والولي بعده
 علميت غير الولي ان صلا
 غير الولي فلم تجز اعادة
 ومالك ثم ابو حنيفة
 للشافعي ان لم يصل جازا
 فرض كفايه عند هم فتايت
 فعن ابي حنيفة قد نفل
 واتفقوا بيا على الوصية
 تفسيله ففى القيص وروا
 ثم على الميراث فى الحقيقة
 كنفه ايراد اللفافة
 عددها فى غاية الصواب
 يجوز ايراد مع اللفافة
 دوع لفاوه حرقه خماس
 للرجل ثلاثة اللفافة
 فاختلفوا قال ابو حنيفة
 من بعده القاضي وبناتريسه
 وللولى الشافعي قدمة
 فالولى الصلاة عليه خلا
 الصلاة عليه ففى متنوعة
 لعدم الجواز فى الاعادة
 له الصلاة عليه فلتفان
 ان الصلاة

ان الصلاة فى المجد على ميت
 واما عند الشافعي واحدا
 وبالكراهي المالكي وافق
 ليس الصلاة غايب صحيحة
 واختلفوا فى الفضل والصلاة
 بعدم التفسير والصلاة
 للشافعي ومالك واحدا
 واتفقوا بارع التكبير
 وقال احمد وابو حنيفة
 واما عند الشافعي واردة
 واختلفوا الثواب فى القراءة
 والحبل يصل خطبها اليه
 والشافعي والمالكي فقالا
 ويحصل الثواب بالصدقة
 مكرهة عند ابي حنيفة
 فلا كراهي عنها قد وردا
 للحنفي وبها فاتفق
 عند مالك ثم ابي حنيفة
 فى قتل المطاع والبغاة
 عليهم عند ابي حنيفة
 صلاتهم وغلهم معمد
 فى الصلاة علميت مشهور
 تسيم قبر عنهما للسنة
 تطيح قبر عنه سنة
 للميت قال ابو حنيفة
 وتنعها للميت يرجع اليه
 ثوابها للفاعل اتصالا
 للميت والنج واستغفارة

فصل فى الكسوف والخسوف

صلى المصل ركعتين للكسوف ومثلها للشمس وقت الخسوف

لثا في صلاتها ركعتان
وعنده اطالة القرات ه
يسر في قراءة الكسوف
بعد الكسوف والخوف يخط
عنه ابي حنيفة ركعتان
يصل في القراءة اسرار
وعن محمد جهر في الكسوف
اما امام الجمعة ان غابا

فصل في سجود السهو

في الزيادة ثم بالنقصان
بعد السلام فاللهي يسجد
وعن ابي حنيفة واردة
عن مالك قال زيادة بعدة
ولا خلاف قبله او بعدة
بترك ابعاض وترك واجب
عنه ابي حنيفة فان سها
عاد الى القعود ما لم يسجد
لهوة بالسجدة قد ابطلا
اعني

اعني من الفرض الى القيلة
ضم اليها ركعة سادسة
وعن محمد للصلاة ابطالا
وان قعد في الركعة الرابعة
وان فطى عاد الى القعود
وان سجد للركعة الخامسة
في العقدة الاخرة قد تم
ثم يصلي ركعة سادسة
لكن لنا خير السلام يسجد
سجود السهو معتد

فصل في التيمم

صلاة الاستسقاء لاجماعة
وعن محمد بل يصلو ركعتين
وعن محمد يخطب بعد الصلاة
وباء توباستغفار والدعاء
لا يقبل القوم الى الراداة
ويمنع الحضور اهل الزمة

ومثله لكافي ورد ٥١ واربع الايام صوما عدا

فصل في الزكاة

على الزكاة اتفق الأئمة على الغني فهي مفروضة
اما زكاة الابل ايضا والغنم والبقر عند الأئمة ملتزم
وفي الذهب والفضة فنامية مع كمال الحول فالصواب
في كل ما ذكرته مقدم ما
وفي اشتراط العقل والبلوغ فاختلفوا في هذه المصوغ
عند أبي حنيفة فلا تجب ولا بمال حصن بالمجنون
واتفق الأئمة الثلاثة زكاة مال للصبي منتسب
ولا على المستغرق المديون ان الزكاة في مالهم واجبة

فصل في زكاة الابل

وفي زكاة الابل ارضا اتفقوا شاة في كل خمسة تحمقو
غايته لا اربع الفسنتين اربع شاة جاز بالتبين ٥
بنت النخاض خمسة عشر بنت الابلون ستة ثلثون
ست واربعون فيها حق احدى وستون ففيها جبعة

بنتا

بنتا لبلون ستة سبعون للحمقان واحد سبعون
ثلاثة البنات من لبون في واحد العشرين بعد المائة

فصل في زكاة البقر

واتفقوا ان نصاب البقر كل ثلاثين تباع مثلها

فستة في الاربعين وردت عمرها ستان عنها قد كفت
واتفقوا على نصاب الغنم فاربعون فيها شاة متمم
في مائة وواحد العشرين ان لها شاتين مفروضتين
في مائتين عنهما واحد ثلاثون من الشاة عدا
ان بلغت اعني فاربع مائة اربع شاة عمرها بسنة

فصل في نصاب الذهب والفضة

واتفقوا ان نصاب الذهب عشرون مثقالا اليه نسب
بنصف مثقالا كذا والفضة مائتين درهم فضة بخمسة
دراهم عند تمام الحول زكاتها فرض بنص القول
على النصاب اختلف الأئمة في الفضة والذهب الزائدة
لا تجب الزكاة في الزائدة وردة عند أبي حنيفة

الى بلوغ اربعين درهما
على فهاب الذهب والزائد
الى بلوغ الخمس قيراطات
وانتف الائمة الثالثة
والمعتبر عند اني حنيفة
والغالب فعنده يعتبر
فالفضة والذهب ان غلبا
والفضة ايضا ان غلبت فضة
والانفع عند محمد يعتبر
مخرج فهاب الفضة
فاربعون درهم الفوقية
وعشرة اعني من الدراهم
عشر مثاقيل من الاوزان
فوزن درهم ستة الدراهم
كذلك خمس جبة والدرهم
وعشرة الاسباع فالمثقال
وفي الحل المباح فالزكاة

زكاتها بدرهم قد افلها
لا تجب فيه الزكاة واردة
زكاتها جاز على بيان
ففي الحاب الزائد مؤدة
وزفرا عبارة بالقيمة
في الفس والخالص فهو الاشهر
فلها الوزن بقدر نسبها
والذهب فالعبرة بالقيمة
الى الفير عند قد اشتهر
مالكها ما مور بالصدقة
قبالنصوص عنهم مشهورة
قد رها سبع مثاقيل سم
اربع عشر درهم كذا سبعان
والدنانق ثمان حبان رقي
ضمون حبه ثم حشاها
درهم ثلاث اسباع مثال
عند اني حنيفة واجبة
للتافعي

للتافعي ومالك واحدا
وتجب الزكات في الانية
كذا فطم الذهب للفضة
تكملة النهاب حتى يخرج
ولا يضم احد النقيدين
ولا يضم احد النقيدين
وجاز اخراج زكاة الباطنة
في هذه الامة واختلفوا
للحنفي والمالكي تحديدها
واما عند التافعي واحدا
هل تقط الزكات بالموت فقال
الاباذن الميت اخراجها
والتافعي قال كذلك احمد
ان فرط الغني في اخراجها
لذمة المفطر اعني انتقلت
وكان ما تركه للوارثين

فلا تجب فيه زكات ابردا
في الذهب والفضة واردة
عن مالك وعن اني حنيفة
زكاته ولا يكون حر ه ج
للاخر عن احمد مر وير
للتافعي يكون من جنسين
بنفسه دفعا لمسحقة
وفي المولدين والزروع اختلفوا
يقدم الامام في تفريقها
تفريقها بنفسه قد ورد
فالسقوط للحنفي لا محال
من ثلث مال يعتبر وانها
لا تقط بالموت فالمعتمد
عاما واعواما ولم يؤد بها
عن مالك وكان عاصيا ثبت
ليس لهم ادائها للطالبين

دينا عليه باقيا في ذمته ^{٤٠} وبالصية اخرحت من تركته
 من ثلث التركة قد اخذت على الوصايا كلها تقدمت
 ان لم يفرط حتى مات اخذت من راس مال التركة ووجبت
 هل يمنع الدين من الزكاة فاختلفوا قال ابو حنيفة
 ان كان دينه له مطالب من جهة العباد ليس واجب
 عليه اداء الزكاة يستنع والزائد زكاته لقد شرع
 والحنابلة فلا زكاة عنده اعنى على المديون قد بينه
 وهذه في اقواله اللطيفة يؤدها في ماله الظاهرة
 والثاقي قال يجب ادائها من مال مديون يجب اخراجها

فصل في زكاة الزرع والثمار

في الزرع والثمار فيه اختلفوا وفي اشتراط للنصاب يوصفون
 عند ابو حنيفة لا يعتبر اعنى النصاب ليس عنه مشتهر
 ففي القليل والكثير يجب اخراج عشر للزكاة الا صوب
 في كل شيء اخرجه الارض سيما سقا او مظر فالفرق
 حتى يجب في الحفران والبنور وليس شرط في بقائها بطول
 قال ابو يوسف كذا عهد بدون خمس او سق لا تقدر
 ان بلغت فع بقاء الثمر ستون صاعا وسعها في الحب
 مقدار صاع اربع الامنة رطل وثلث المد بالبغداد
 والبرطل

والبرطل بالبغداد وهو مائة ثمان عشرين درهم زكاة
 واربع الاشباع للدرهم ورده بقدر هذا الرطل فهو المقياس
 هذه قد قالت الثلاثة بلوغ خمس اوسق واخبة
 وتجب الزكاة فيها يدخره اعنى الذي للتقوى فهو مشتهر
 الذوسماية رطلا عرف برطل بغداد نصابها وصف
 ست ارباب مع اربع الارباب نصابها كذا يقول الاصوب
 في كل وقت مد حرا كالخطبة والرز والعدس كذا والذرة
 والمائر والحمص والجلبانية واللوبية ثم الزبيب والعلس
 والسمك جنس مستقل كالشعر في هذه الزكاة فيها وجبت
 ويخرج بالقوة اعنى غيرة في طبعه واللون كالحبلة نظر
 واللوز والتفاح والمشمسة وكل جنس للتقوى ثبت
 ولا تجب زكاة من موقوفه كالخوخ والتين وما شابهه
 وعتق وبنديق وماتة بالفقر والمسجد موقوفه
 وعدم الزكاة فيها بين اذ ليس فيها مالك معين

واجب للشرع عند احمد ^{الاصح} في كل ما به خسر قد وردا
ومن زرع او ثمار ضرر الى
كذلك في الكمون والكر اويا
فقال مالك وابو حنيفة
لشافعي واحد لا تجب
وانفق في عدم الزكاة
اولو لو زجره وعنده
في كل ما به خسر قد وردا
وصمم وبنى بيتان يلي
والفتق واللوز فهو داويا
فواجب الزكاة في الزيتونة
زكاة زيتون فقال الاصب
ما يخرج من من الا لالة
فلا زكاة فيهم الى في الاشهر

فصل في بيان احكام الزكاة

جازت الى الفقير المسكين
منقطع الحجاج والفراة
ثم هو المكاتب وكذا المدين
وابن السبيل فهو بالزكاة

فصل في منع الدفع

لا تدفع الى بناء مسجد
لا تدفع الى ابناء الابناء
لا يدفع الزوج الى زوجته
والزوجة لا تدفع لزوجها
والمالكى بالاخت منها وفق
واما عند الشافعي مندوبة
اولد لو الداو والد
كذا ولا الابناء للابناء
كذا ولا سيد الى رقيق
عنده الى حنيفة يمنعها
عليها منه الا خلف لن ينفق
زكاتها لزوجها مندوبة
اعطاؤها

اعطاؤها لزوجها عن احمد ^{اصح} فعنده فلا يجوز ابدا
ومنعواد دفع الزكاة للوالدين
لمالك ان الزكاة تدفع
ومنعواد الزكاة ايضا على غنى
لكن له كسبه وما يفتنى

فصل في زكاة الفطر

صدقة الفطر على الاحرار
على مسلمين وعلى اولادهم
قال ابو حنيفة الصوابا
ومن ضرورة الحوايج فاضلا
وقالت الائمة الثلاثة
تجب عن الذي تكون عنده
وتجب عند الى حنيفة
عن مالك والشافعي واحد
واجب عند الى حنيفة
ولا يؤدى الزوج عن زوجته
واجبة في مذهب الاخيار
اعنى الصغار وعلى عبيدهم
واجبة لمن ملك نصا
ان لم يكن فليس بها سائلا
الفطر فعندهم واجبة
قوت لعبد وكذا ليلته
وقت طلوع فجر عيد الفطر
فيعروب ثمى صوم وروا
عن عبد الكافري وى الفطر
ولا عن الكافر اولاد

ولا على المملوك بين اثنين
ونصف صاع عنده من كذا
وعن محمد واني حنيفة
عندهما فالصاع هذا حصة
ثمانية من الاواق الفطرية
واما عند الشافعي في الفطرة
ثلث واثنى احد عشر اوقية
ليس على الميت من فطرة
ولا على من اسلم او ولد
قبل غروب الشمس شخص ميت
بعد الغروب فكذا ان اسلم
لا فطرة على الذي ولد
لشافعي والحنفي ورواية
قبل دخول رمضان بيوم
فان يكن القابض حيا الى
وهذا شرط في ركاة محبت
فطرته ليس بملزومين
ومن شعير صاع ارض تمر
ثمان ابطال عراقية
عشرون درهم مع الف عدة
ايضا وثلثان وقيه تمة
خمس ثمانون وثمانية
وخمسة من الدراهم زنة
من قبل فجر لاني حنيفة
من بعده من فطرة قد ورد
لشافعي ليس عليه فطرة
ليس عليه فطرة قد اعلمنا
بعد الغروب عنهم قد استدل
الفطرة تعجيلها جائزة
او قبل يومين بذل معانهم
وقت وجوبها والابطال
بفار قابض الى ان رجمت
عند

عند مالك واحمد ان جاوزت يومين قبل عيده قد بطلت
فصل في كتاب الصوم
على صيام رمضان اتفقوا
بانه ركن وفرض حقيق
على مسلم والمسلمه قد وجبا
بشرط عقل وبلوغ صحب
والطهر من نفاسها والحيفة
والصحة ولازم الاقامة
قضاء صوم رمضان اوجبوا
على حائض والنفسا استصوبوا
نهار لها الا فطار حال العذر
مرضة مخافة من ضر
ان افطرت خوفا على مولودها
او حامل خوفا على حملها
والشافعي قال عليها يجب
عن نفاسها ان خافت الموضة
لا فدية عند ابي حنيفة
يباع للمريض والمسافر
في رمضان مطلق اليه تقي
كذلك في النذر المعين مثله
فيهما فلو نوى الصوم فقط
عني رمضان وعن نذر عين
وضيح صوم رمضان عن زفر
كذلك عن واجب وعن نقل فقط
عن فرض وقعت واستحسن
من غير نية فعنه اشتهر

ففي الصحيح والمقيم قد شرط
 ففيها ليلاتي بالنسبة
 ليلهما بيتان النبتان
 بتنية الكفارة
 للشافعي لا بد من تعيين
 والمالكي والحنبلي قد وافقا
 ثم الثلاثة اوجبوا للنسبة
 في رمضان اختلفوا الائمة
 عن مالك فتية تكفيه
 اما عن الثلاثة الباقية
 واختلف في رؤية الهلال
 فعن ابي حنيفة قد قبل
 وفي السماء ان يكن صحاوة
 بروية العدل وجوب الصوم
 للمالكي والوجوب بالعدلين
 لاحمد جاء روايتان
 اما عن الائمة الثلاثة
 اعني بلانيه فصومه ربط
 بمحمد بالصحة الكبيرة
 في نذر علق وقضاء رمضان
 تعيينها ليل افواجبات
 عن فرض وقت جاء بالتبين
 للشافعي في هذه واتفقا
 تبيتها في الليل المفريضة
 هل نية هل نية واحدة كافية
 عن رمضان كله تحريمه
 فكل يوم يفتقر للنسبة
 الائمة فيها على اقوال
 شهادة العدل بغير حفل
 جميع شريكتي الشهادة
 للشافعي بنص المعلوم
 بروية الهلال شاهدين
 بالعدل والعدلين واران
 لا يشترط بالقيم والصحيح

ومن رأى الهلال ثم افطرا
 بحسبه صوم هذا اليوم
 واما كون الفدية ما وجبت
 واتفقوا ايضا بجعل الفطر
 يجب بصوم بلد من البلاد
 سواء البلادة بتاعدة
 فعن حنيفة واحمد
 سواء المطالع توافقت
 وعن ابي يوسف وعن محمد
 واما عند الشافعي فالبلدان
 وجوب صوم لقريب البلد
 ان تقايا عاما قد ابطلا
 عند ابي حنيفة لا يفطر
 واختلفت ايضا في الحجامة
 عن مالك وعن ابي حنيفة
 والشافعي بالحج ليس يفطر
 لعدم الثبوت فيه قصرا
 لا فدية فيه على المفهوم
 نسبة فعند تمكنت
 للصائم وتأخير السحور
 صيام كل مسلم من العباد
 عن بلد الصوم او تقاربت
 بهذه الروايتين قيد
 او خالف بشرط الزيت
 في الوفاء والخلف المطالع حدا
 مطلعها في البلدين وافقان
 في القرب والمطالع متحد
 صيامه عن الثلاثة نقلا
 الاجملي فيه يعتبر
 في حكمها الائمة الاربعة
 لا يفطر الصائم بالحجامة
 وصومه بالصحة مشتهر

ويفطر الحاجم والمحجم م ٥ في مذهب الخليل معلوم
 واجبوا الكفارة على رجل في رمضان بجماع الفاعل
 ففي نهار رمضان عامدا فرج مقيم وصحيح قاصدا
 الواطئ والموطوء والموطوءة صيامهم في هذه باطلية
 لكن على الواطئ القضي والفدية فغن امام الشافعي واردة
 واما في الموطوء والموطوءة ليس عليهم عنده من فدية
 والواطئ في فرج كذا او دبر من ادعى او غيره يكفل
 والشافعي والفدية اوجبها فقط على وامني به قيدها
 عن مالك وعن ابى حنيفة فالندية على الواطئ والموطوءة
 والحبلى لقد روى روايتين اظهرها قد وافق للمذهبين
 وفي نهار رمضان المنطرد الكلا وشربا هله يكفركا
 عن مالك وعن ابى حنيفة قد اوجبوا على المنطرد الكفارة
 اما عن الائمة الثلاثة ليس على المنطرد من كفارة
 والشافعي والحنفي واحدا الكلا وشربا ياكيا يفصد
 وقال مالك صومه يستقص على الاكل النسي القضا يفرض

فصل في الاعتكاف

وقالت الائمة الاربعة الاعتكاف سنة شرعية
 والاعتكاف عن ابى حنيفة فبالصيام شرطه بالنية
 فبالصيام

وبالصيام المالكي لقد ربط والشافعي واحدا بشرط
 واتفقوا بالوطئ عمدا يبطل الاعتكاف للذي يستعمل
 قال ابو حنيفة واحدا والمالكي فالوطئ على يفسده
 والشافعي قال فلا بطلانا لكونه اني به نسي ناك
 وعن ابى حنيفة والسنة في مسجد الجماعة مشروعة
 لا للمعتكف من نية الاعتكاف شرط للصحة
 والحبلى فبده بالصحة في مسجد مع الجماعة
 للشافعي والمالكي المعتكف بالصحة في اي مسجد يوصف

فصل في الحج

واتفقت ائمة الاخير الحج واجب على الاحرار
 العاقلين البالغين المسلمين في زادهم ورحلهم مستقلين
 المستطيع الشافعي واحدا للزاد والراحلة فواجب
 ان كان قادرا على المشي الحج عند مالك لقد كتب
 واختلذ الائمة في المراءاة فقال احمد وابو حنيفة
 وشرطها في حقها يكون زوج ومحرر لها يصون
 للشافعي مع ناس ثثة يكفي جوازا وحضورا مرة

ان تجد زوجا معا او محرما ^{٥٥} جاز مع الا من ينص فراسها
 والمالك قال في حج المرأة لا بد مع جماعة من نسوة
 واتفقوا في الحج بالاجابة في قرن تمتع افراد
 واختلف في الافضل الائمة في الافضل قال ابو حنيفة
 قال افضل القران والتمتع من بعده الافراد عنه يشع
 واما عند الشافعي الافراد افضل من التمتع ارجا د
 بعدهما القران في المروية حجا وعمرة معا بينة
 ونية الحج فافراد ورد تمتع في العمرة على المعتمد
 فهل يجب حج على الفور اختلف للمالك والحنفي ففرد عرف
 للشافعي في القول المشهور على التراخي الحنبلي على فور
 والسعي بين الصفا والمروة فواجب عندنا في حنيفة
 ليس بركن عنده على الاصح يتوب عنه الدم بالنظر اتفق
 فصا بدو بمروة تختم فبيع اشواط يسع يفهم
 من الصفا الى الصفا بشرطين ذهابه مرة وعودا مرتين
 واما عند الشافعي بشوطة من الصفا الى الصفا واحدة
 واختلفوا في القاد هل بجرة طواف واحد وكذا في سعيه
 ففي ابي حنيفة مرويين باقي بطونتين وبالشيتين

والشافعي بشوطتين حقا عودا دها خفينا وافق
 واما عند الشافعي فالمقرن سعي طواف غيرها لا يقتف
 واتفق الائمة الا ربيعة بعد الزوال وقت يوم عرفه
 فالوقت بان لطلوع الفجر اعني فجر الثاني يوم النحر
 في طواف للافاضة حققوا وقوعه بعد الفوق الفقهاء
 بعد طلوع فجر يوم النحر فها وقت الاول الشهر
 تاخيره عند ابي حنيفة عن ثان يوم النحر يلزم زمة
 قال ابريوني كذا محمد ليس عليه الدم فالمعتمد
 للشافعي ومالك واحدا اخره غير هوقت اسدا
 لكنه فيكرة التأخير ايام تشرية بذات شهر
 ليس عليهم شيء فيما ذكر من فدية او دم عنهم شهر

فصل في كتاب النكاح

في الايجاب والقبول يعقد بالماضي والمستقبل فنفسد
 زوجني او زوجتك زوجت قلت او حكيت او اجزيت
 فاتفقت في هذه الائمة الفاظها فعندهم صحيحة
 وعن ابي حنيفة قد وردت تحليك في الحال لعين ثبتت

بلفظ تملك وبيع والشرأوهبة او صدقة قد فسرأ
 وقوله تملكها في الحال خوف من التملك في المال
 تملك عين قال في الوصة من قبل موت ليس بالملوكسة
 كذا بلفظ الم ينقد فعن ابي حنيفة معتد
 والحبل وانفق قد بدا لفظ النكاح والزواج عقدا
 وقد يصح غير ذى اللفظين عندهما في العقد مخصوصين
 عنه او حنيفة بشاهدين وعقد نكاح بحضرة عاقلين
 وصرين بالغين عاقلين او بحضور رجل وامرأتين مسلمين
 بعدلين او بتغير عادلين او رجلين حد قذف في حد دين
 ذمية مسلم بذمين شهادة لعقد هاتفي تزوين
 جميع ذاعند ابي حنيفة وعن ابي يوسف جواز الصحة
 وجاز عقد بعد الزوجين وابنه كذا ابي حنيفة
 قال زفر محمد وزفر واحد شهادة الذمين لا تعتمد
 علم مسلم شهادة الكفار فلا تصح جاء بالاخص
 فعن ابي يوسف وابي حنيفة شرط ثبوت العقد في الشهادة
 لا ثبوت المهر فيها مرة وكافران شهد على كافر
 فحائز لكن اذا تناكرا والزواج عز زوجته قد نفرا
 فالزوجان كان بهذا قالك شهادة فلا عليه تقبل
 والزوجة في هذه ان انكرت شهادة الذي عليها قبلت

بابنيهما الزوجين ان تعاقدوا وبعد عقد فها تجاحدا
 فالزوج بابنيه نكاحه عقد وبعد عقد نكاحه محدد
 فشهد للزوجة حقا على ابنيها بانه قد نكل
 او انكرن وانكاهن ابناها فشهدا بحقها اذاها
 بابنها وابنه عقد هما لا يقبل الشهادة عليها
 ولا يجيز الشافعي بذمين كذا ولا برجل وامرأتين
 لا ينعقد بشاهد قلبيين لابد الا ان يكونا عادلين
 والاولياء في النكاح ثبت ترتيب ارث فيه التحقت
 ابنة فلا يزوج لامه وقالت الثلاثة بحله
 محض النوبة لا يزوج امه قال الشافعي بذلك فبده
 فلا اشراك بينها وبينه نسبها بالنسب لابه
 وابنها الى ابيه ينسب فابن عم ان يكن لها نصب
 او كان عنه ولها تركلا او قاضيا او معتقا تحملا
 وفي والى الكافرة لا ينفق اسلامه بصحة العقد ذكر
 يزوج النهراني نصرانية او اليهودي زوج يهوديه
 حائز في هذه الكيفية لوزوج اليهودي نصرانية
 هودية نصراني قد زوجها لو خالف المزوج اعتقادها

ولاية الكفار بعضهم لبعض كذا في القرآن ذكرهم عرض
 ومن زنى بامرأة حلاله لامها وبنتها نكاحه
 البنة من زنا به تحقت اولم تخفف فله قد حلت
 فانها في الحال اجنبية ما الزنا ليس فيه حرمة
 في سائر الاحكام فانتفائه عن النسب والارث واحتياجه
 للزاني لكن مكره نكاحها خروج من خلاف حرمتها
 بلبن الزاني كذا ان ارضعت كبنه لك فمقد شمرت
 ويحرم على مرء ولدها من الزنى كذا في محرمها
 وابنها من الزنى يرثها لانه كالعضو من اعضائها
 جاز نكاح ام من زنى بها وبنتها جاز له نكاحها
 نكاحها لابنه او لابيها او بنتها فجاز لا شك فيه
 فيحرم على الرجل بناته والامهات وكذا اخواته
 كذا قاله العمان والخالد ثم بنات الاخ والخوان
 فحرم مرضعة ارضعتك او بنتها او ارضعت من ولدك
 مرضعة اخيك او اخواتك او ولدك اولد ولادك
 كذا ام المرضعة لا ينكح وبنتها حل لهم نكاحك
 فالحرمة لا تسري للأباء بسبب الرضاع للابناء
 حلت

حلت لك مرضعت اخيك كذا لك مرضعة بنيتك
 بنيتك على البنات تحرم الامهات فهو امر محكم
 والامهات وطهر قد حرم بناتهم وحكمهم تحتم
 تحريم بنت الزوجة الرئيسة وبنتها وبنت ابن الزوجة
 ومريم على زوج امهاتها ثم البنات وكذا الابناء بناتها
 وصرت هي على ابائه كذا على ابائهم ونسله
 وزوجت الاب كذا تحرم وزوجة الابن كذا محتم
 وبنت زوج البت ثم امه وام زوجة الاب حلت له
 وبنت زوجة الاب حلالها وام زوجة ابنه وبنتها
 كذا ان تحل زوجة الرب وزوجة الرب على التقريب
 والزوجة مع اختها لا تجمع في الوطئ والنكاح والشرع منع
 لا تجمع بنت اخ مع عمت وبنت اخت فكذا مع خالة
 العقب محرم جمعه بينهما جمعهم شرعا فقد حرمها
 واما ام الزانية حرمها ابو حنيفة كذا بنيتها
 حرمين اربع فيجمع وباشقين العبد يقتنع

شريعة موسى ورد من غير مصر ١١
تقليها مصلحة الرجال
شريعة عيسى الرجل بواحدة
شريعة نينا قد راعة
وجاز للنكاح الامة
او خوفه من الوقوع في الزنى
ان حرة بغير مهر وضيت
والامة بان تكون مسلمة
جمع الاماء جاز في ملك اليدين
منفردات او مع الحر ان
يجوز اخاء من امه
نكاح ابن الزوج بنت الزوجة
ان طلق الحر لاحد الابع
بامراة اخرى فحتى تنقضي
وان خلا الزوج بامراة
بعد الدخول ان يكن طلقها
يجب على الزوج كمال المهر
عدد النساء جمعا فاشهر
بكثره النساء والنوا
ليس له من النساء زائدة
مصلحة الزوجين قد عادت
بغيره على نكاح الحرة ٥
لغلبة الشهوة عليه والعنا
بوطئها فمهرها قد وجبت
لصحة النكاح فيها حتمه
من غير مصر عدد علي يقين
فجمعهم جاز مع التكاثر
لاخته التي هي من ابيه
فهذه في الصورة السابقة
من النساء لم يجز ان يشع
العدة للزوجة السابقة
وليس عنها مانع من وطئه
من غير وطئ فعليه مهرها
عند الحنفية مشتهر

لشافعي فني وجوب مهرها
يجب فعند الحنفى بوطئها
ابنت عم جاز ان ينكحها
ان تزوجت فلانة فلكلها
زوجتها من فلا ينفق
فلا يكون بالكامنة
لو طلق الزوج الى زوجته
فلا يصح العقد الثانية
والزنى في النكاح يجبر
بكر اذ او ثيبا في المهر
في البكر عند الشافعي اجبارها
لين الاستفهام للمراهقة
فالاب وحده للصغيرة يجبر
والبكرة الصغيرة فتجب
اجبار ابها وجدها
بالوطئ او في موته وموتها
كذلك بالموت كمال مهرها
من نفسها بالعقد ابن عمها
فمن الى حنفية قد وسدوا
الى القبول فهو عنه مشتهر
لشافعي فلا يجوز قد حكى
ثم اذ او اختها لعقده
بل حتى تقضي عدة الاولة
الصغير والكبير فالاشهر
عن الى حنفية مشتهر ٥
والثيب الصغيرة انتطارها
ولا يزجها الولي لحقه
دون الصغير عند مالك شهر
والثيب الكبيرة تؤمر
من غير اذن لهما محر تزوجها

ان طلقت قبل الدخول امرارة فلا عليها عدة بفروضة
وبعد موت الارخت حلت اخوها وانقضاء العدة من طلقها
لوك الحامل من زنا نكاحها صحيح بيلا امرا
وجازولها على الصحيح من قبل وضع الحمل في الصحيح
والذي للذمية ان طلق فلا عليها عدة تحقق
صحيح نكاح الحامل من الزنا عند ابي حنيفة مينا
وليس للزوج بان يطؤها للزانية حتى تضع حملها
والوفات الحامله من الزنا عدتها بالاشهر تعين
فقتصر عدتها في الاشهر مع وجود حملها في الاشهر
ثم الامام الشافعي قد ذكر لهذه العبارة قد حرر

فصل في الرضاعة

من ارضع من ثدي ارمية من ارضع عند ابي حنيفة
في وقت مخصوص فعدة الرضاع للحنظر سنتان مع نصف ثاء
عن يونس وعن محمد مدته سنتان وروا
ثلاثة السنين عند زفر سنتان للثلاثة فاشهر
وزاد اياما يسيرة مالك على سنتين صار فيها مالك
قاللة والكثرة في الرضعة لا تغبر عند ابي حنيفة
ثلاثة

ثلاثة الرضاعات قال احمد والشافعي فحقة معتمد
ولبن الرضعة ان كانت من زوج اخر قبله فبانت
فارضعت فارضعت لولد حلية من زوجها الثاني فليس ابيه
لزوجها الثاني الرضيع قريب من الرضاع الحفريه يصيب
من زوجها فان لم تجمل فاللبن محقق للام ل
ولبن المخلوط بالطعام لا يؤثر عند الايمه المضلا
والغالب المخلوط يعتب في العادة به يؤثر
او غالبا ان كان مغلوبا ثبت في العادة به يؤثر
والمالك والحنبلي قد وافقا لك الشافعي فالحرمة قد اشرت
ولبن الميتة لا تحرم لك الشافعي ومعه فافقت
اما عند الاثمة الثلاثة عن الامام الشافعي محتم
ولبن من مراءتين يثبت فالحرمة فالحرمة في لبن الميتة
عند ابي يوسف وابي حنيفة فالحرمة للغالب تعينت
ثم الرضاع كالبيت في الحرمة وعن محمد فيها فالحرمة
والحرمة لا تسر للاصول تثبت عن الايمه الاربعة
واستثنى ام اخته من الرضاع ولها للاخوة وصول
جار له له تزويجها بلا براع

من الرضاع ايضا امت ابنه ^{٦٥} جازله تزويجها لنفسه
 ليس تزويج مرن ابنه من الرضاع قد اتى بمنعه
 وامرأة ان ارضعت صبية حاد اباها وزوجها حقيقة
 كل صبي على ثدي جمع جمعها على تكاح قد منع
 حرمت برضعة واحدة فعند مالك واني حنيفة
 واعلم بان الحرمة تنتشر من مرضع وزوجها تحرر
 تسرى من المرضعة لاصلها ثم الى اخوتها ونسلها
 تسرى الى اصول وروحم المرضعة ثم الى اخوته وفرعه
 لو مرأتان في الرضيع اشتركا انهما في الحرمة تو شكا
 واما من نسب الحمل اليه كزاني لا ثبتت الحرمة لديه

فصل في الاصحبه

وفي وجوب الاصحبه الائمة فاختلفت اواجبه او سنة
 واجبه عند ابي حنيفة عن مسلم حر مقيم البلد
 شاة لكل واحد من العدد عن نفسه وعن صغير من ولد
 على مؤثر المالك النهاب من اى مال خص بالاجاب
 واما عند مالك الضحية على القادر هي مسنونة
 من اهل امصار يكونون مسلمين او القرى كذا على المسافرين
 واما عند الشافعي واحدا الاضحيه فستحبه واردا
 فط

فصل في الصيد

على جواز الصيد حيوان ورد عن الائمة جائز لمن قصد
 وفي اشراط التسمية فاختلفت للحنفي بتركها تجسست
 ان كان عامدا وفي النمل لها فحاصل صيدها وجازا كلها
 في الذبح والارسال للجوارح عمد ونسيانا بترك الذابح
 في الصيد عند مالك فيدها فان تركها عامدا حرمتها
 واما عند الشافعي يجوز عمد ونسيانا بها يفوز
 والحنفي قد وافق للذهبي للشافعي والحنفي من غير ميسر
 يسمى للجوارح ويرسل ان كانت حيا يذبح ويأكل
 ان لم يكن فيه حياة ظاهرة من غير تقريط يكون طاهرا
 من ذبحه ان كان قد تمكنا بالترك مان خبثه يعين
 للصيد لما ارسل الجارح غاب ولم طالبه حتى احاب
 فان راد لا ميتا فحلاله او كان حيا بالزكاة حلاله
 ان كان لم يقدر على زكاته لكونه متوحشا في ذاته
 زكاته بعقره جرح مذهب لروحه في اى موضع حقت
 ومالك لقد نهر عن عقرة لا بد للمتوحش ذبحه
 ومثله توحش البعير زكاته بعقرة الشهي

وقوع حيوان في بئر يعثر في اى موضع عنه في شتهن
 ويستحب الذبح في الزكاة اربعة الاشياء المذكورة
 قطع الخلق وقع للسر بجري الطعام والشراب ذكر
 وسمي الخلقوم بجري النفس والورجان بالمرى ملتصق
 في صفحتين غف الحيوان فالمرى العرقان محوطان
 فالجزى منهم فهما شيطان قطع المرى الخلقوم بجزيان
 مع الحياة المستقرة الوجرد عن الاثمة علاه بلا محو
 علامة الحياة مستقرة شهيرة في شدة الحركة
 حركة في حله تكفيه من غير جري ذمه بجريه
 زكاة حيوان بكل جارح عن الاثمة في الكلام الوضع
 فبالسيد والرهام والذهب وفضة وجر كنز المصنوع
 لانه سريع بالانهاق اروع حيوان من الاوثان
 عن الامام الكاظم واحدا ذبح بقرون ولا يجوز ابد
 ولا يجوز الذبح للحيوان العظم والظفر والاسنان
 للحنين لهم يصح الذبح مستطابن ذبحهم يصح
 جارحة ان قتل بظفرها قالوا حلال ان ينعلى اذنا
 وبالحديد خرج المثل نعل بلاحد وبدق يقتل
 زكاة حيوان وحيد قد اهل من مسلم ومن كسالى تحل
 من

من وثني او من مجوسي لا تحل تركية عن الامية قد نقل
 لو خرج الدم بلا تحرك يحل اكله بلا تشكك
 ففي زكاة امه الجنين حل عن امام الكاظم نقل
 عن مالك واحمد قد وردا اكل الجنين حله فاعتمد
 ابو حنيفة لم يقل بحله ٥ اى في الجنين ونهر عن اكله
 وعن محمد واني يحل اكل الجنين في زكاة الام حل
 بقتلها او قتلت جارحة او جرحها فالهبة لا حلاله
 ان مرض او جاع شاة فتذبح فصار اخر دم حل وبح
 ولم يسيل دم ولم يتحرك عن شيخنا الزيات حله حل
 يسن في الدبل بنجر اللبنة ٥ من اسفل المصنف على الحقيقة
 ان وصف الجنين بالحياة بعد الخروج حل بالزكاة
 ويحرم من السباع ماله ناب قوى صفة فالكاظم حرمه
 كاسد نمرة ذئب شم وب قيل وقد ذبح خنزير وكلب
 وماله من ملة قوى من الفهر باز وشاهين ونسر والصقور
 يحل اكل الغنم والبقير والابل والحمير والخيول اى في الاشياء
 ضيع وطلبى ارب وثلث وحلهم قال الاثمة الاصوب

فلك ويرجع ويرد ل^٩ كالنملة فذاك شوك يطا
 او ابن عرس دبة رفيقة نصادى للفقار قد خل جفرا
 وكل فالشرع نذب بقتله لكثرة الايدى نهى عن اكله
 كعقرب وحيدة وحيدة فلا يحل اكل لحم الفرس
 واما عندك افقى واحدا فاكله حل بنصر و ردا
 وقنفذ سمور والسيخاب لحومهم فقالوا مستطاب
 عن ابن عرس قد نهى والثعلب عند ابي حنيفة فى الاصوب
 وقال فى القدوسى لحم الفرس مكروهة عند ابي حنيفة
 فى كل ذى مخالب من الصيور كالبارز والعقاب والصقور
 لكافى والحنفى واحدا فاكلهم فلا يجوز اكل
 وعند مالك قال فى تجويزة وامر بحمله واكل
 فى كل ذى ثياب كتمر واسد والذئب والفهد فى اوقاف
 عند الثلاثة لا يجوز اكله يجوز عند مالك ويكره
 واختلفوا فى اكل لحم الفيل ببغية قد قال بالتحليل
 لبعضهم تراهم تنزى بهى لصاحبه اكله حلاله
 واما شيد الحنيز واحدا فعنده باكله قد اورد
 وعند مالك اكله مكروهة لكنها كراهة تنزيهية
 تظهر ما لا يراى به بحه يطه لبحه وجلد لا
 الادمى ايضا ولا الحنزير به ابو حنيفة المشير

فلك الدباغ ذبحه يطهر وقوعه فى الماء لا يؤثر
 وان شاقى قال فلا يؤثر زكاته ولا له تطهر ٥٥

فصل فى التحلى فى الذهب والفضة

جاز التحلى بالذهب والفضة عن الائمة لنساء الامة
 وللرجال خاتم من فضة ويحرم استعماله للانية
 وهرموا الحرير للرجال والنساء جاز لاجمال
 عند ابي حنيفة التود على الحرير عنده معتد
 فلا يجوز قالت الباقون على فرشه فكلهم ناهون

فصل فى الحابى

سابق بالخيل والبغال والرمى والحمير والجمال
 بلا عوض من احد الا بقاء وهو عن الائمة المشتهرين
 او ثالث محلل بينهما ٥ فياخذ الفرو من سبقانها
 او المحلل واحدان سبقا فاحض الذى عليه اتفقا
 سابقه عند ابي حنيفة جاز على الاقدام فى الحقيقة
 وقالت الائمة الثلاثة فليس هذه عندهم جائزة

المحسن بالمحسنة اذا زنى عليها الرجم الاثمة بيننا
 ان كان غير محسن الزانيان بمائة جلده كل واحد يصحب
 في ضم تغريب الجلود **د** للحنفي فليس بالمقصود **د**
 فان رأى الاثام في غريبتها مصلحة جاز له نفسيهما **د**
 تغريب زان عند مالك يجب والحرة الزانية مستصوب
 للشافعي واحد فيجمع **د** بالجلد والتغريب سنة تضع
 لا يثبت الزنا الاثمة الاشهر اربع عدولة
 واختلطت اثمه الاخيار بلفظ زان جاء بالاقرار
 فغن الى حنيفة واحدا لا يثبت الا بما قد ورد
 باربع المرات ان تقبلا في كل مجلس ذكرها تحرا
 للشافعي ومالك تعين حد باقرار مرة بين
 والتقوان اللواط كالزنا وانه من الفواحش والحنفا
 واختلفوا هل يجب الجلد له فالشافعي قد قال في وجوبه
 واما الكي قد قال بالوجوب بخلاف الزنا مطلوب
 لا يجب الجلد باول مرة مشتهر عند ابو حنيفة
 لكن يعذره ان تكرار وقتله ان عادة تشاهدا
 عن مالك حنفي وغير محسن فحد الرجم بقول بين
 رتب اللواط بالبينة بشاهدين اقرارا باللوطة

بقتل عنده الى حنيفة بشاهدين قاله بالصحة **د**
 من ارتكب معصية فيستر عن نفسه لعل ربه يغفر
 فحد الباقر بالشهادة على اقرارنا بربعة **د**
فصل في حد المارقة

واتفقوا في قطع يد المارقة والشارقة اثروا بالتوافق
 عند ابو حنيفة ان سرق عشرة دراهم قطعه تحققت
 او عشرة اثمان الدينار او قيمة المذكور من عروضة
 للشافعي ومالك واحدا باربع دينار فقطع ووردا
 هل يجتمع قطع على الضمان ما اتلف قد جاء بالبياض
 عند ابو حنيفة لا يجتمعان قطع ضمان عند منفيان
 فان يكن للقطع قد اختاره ليس عليه الا رد ما اتلفه
 وعند مالك سارقان ايسر عليه قطع وضمان حرر
 ان معسك كان فتقطع يده لا يغرم اموال كما قيده
 ويجب القطع مع الضمان للشافعي واحمد ضمان

فصل في حد الخمر

وحرر الخمر على شاربه والمستحل حكمه بكفره **د**
 ان وقل حكمه سوا بالحرقه كاهو عندهم روا
 للحنفي في حد شراب الخمر سوطا ثمانون اتي بالذكر

والألمى للخنزير وأفضله
 عن أحمد بن محمد بن عيسى بن
 للقاذف الحر الضعيف المسلم
 من قاذف أن طلب القذف
 وعجز القاذف بالإتيان
 يجب على القاذف حد القذف
فصل في القود

واتفقت أئمة الأربعة
 بأنه جازحه أن قتل
 والقتل أن كان خطأ لا يجب
 والقتل بالعصاة الصغيرة
 فتح الدية فيما ذكرنا
 واختلف فيما إذا قتل
 كالخشب الكبيرة القليلة
 قال أبو حنيفة لا يجب
 فغن أبي يوسف وعن محمد
 فأوهو القصاص بالشدة
 لا يقتل السيد بقتل عبده
 ومسلم أن قتل الذمى
 في قتل صر مسلم في العدة
 قضاؤه لعمده قد حلالا
 قضاؤه فالدية تلجب
 واللطمة والكمة والتكدة
 دون القصاص عندهم قتلهم
 بمثل بضره أو هلكه
 والجرح الكبير الثقيل
 قضاؤه بدرجة يتصوب
 والشافعي ومالك وأحمد
 واستصوب فيه قضاؤه
 عن الأئمة أخبر بقتله
 يقتل به الخنزي مروي

للشافعي ومالك لا يقتل
 واختلف في قتل وفاجحة
 وقالت الثلاثة لا يقتل
 ورواه فان قتل ولد
 هذا إذا ضمه وذبح
 وأما عند الشافعي وأحمد
 والكافر فيقتل بالمسلم
 وأبو حنيفة فيقتل بالمرءة
 عن ابن عبد العزيز عم
 وعن عطاء ومالك وعكرمة
 لا يقتل الحر بقتل العبد
 استأدهم بأية القرائن
 والعبد بالعبد كالأية
 يقتل الحر كذا بالحسن
 والحر بالعبد أبو حنيفة
 ثم الصحيح بالفرير والزمن
 النفس بالنفس في القرائن

مسلم من غنم أو غنم
 قال أبو حنيفة يقتل به
 حر بعبده عند علم لا يقتل
 فعند مالك قتله بدله
 فقتله في هذه أو ضح
 فلا يحل قتله قد ورد
 عبد كذا بالحر قتل محكم
 للشافعي ثم إلى حنيفة
 والحسن البصر كذا قد ذكرنا
 للشافعي رواية قد افهمه
 قتل الذمى بالابن ثم يعتمد
 الحر بالحر على بيان
 بها أخذ أئمة المذكورة
 والمرءة بالمرءة قد قر
 والمسلم بالذمى في الحقيقة
 كذا الكبير بالصغير قد علن
 بنهما أخذ أبو حنيفة

تقتل جماعة واحدة بالواحد
وعنه مالك واحد فيقتل
والحنبلي روايتين قد روا
من المكره في قتل شخص اخر
على مكره دون الباشراوجب
لشافعي فيقتل المباشر
عن مالك واحد فيقتل
من سلك لرجل وأعره
لشافعي ثم ابي حنيفة
على الممسك التفرغ فقد اوجب
لمالك فان مكره عامدا
كاناشر يكان له بقتله
ويقتل القاتل عند احمد
وفي وجوب القتل عند القصاص
ثم القصاص مالك عينه
ثم الرد ليس له العدول
وفي روايه القصاص واجب
لا يعتبر فيه رضا الجاني
لشافعي في القصاص مستند
برعه في حجة رد
بقتل واحد او بدية هرا
فعن ابي حنيفة قد ذكرنا
بقتله ابو حنيفة استوجب
في المكره قولان عنه شهر
مكره ومكره عنهما فيقتل
حتى اتمامه اخر فقتله
على قاتل القصاص عنهم ثبت
الشافعي والحنفي واستصوب
للقاتل لقتله فقا حده
عليهما القصاص جابقتله
وحده مذكور لقتله فقط
قال ابو حنيفة له في القصاص
على قاتل عينه
للدية كما هو مشهور
ثم العدول للولي مستحب
لاحمد فيه رضا الجاني

في عوف بعض الاولاد يوم دعيه فيسقط القصاص عنه كما هو
وامر عندنا قتل القاتل قال به ابي حنيفة
من الاولاد فان عفت المرأة
للحنفي والحنبلي حاشا
عندهما فيسقط القصاص
ويظهر من بعده الخلاص
ان يقتل في الاولاد الحاضرين
بان يكونوا بالغين عاقلين
وبالقصاص طالون حفظهم
بذلك فلم يؤخر عنهم
ان كانت القاتلة امرأة
يؤخر لحملها صيا نة
والاولياء ان واحد وصغار
فيهم ابو حنيفة اشارة
ان والدا الصغار وجد
يستوفى للحقوق فيما وعدا
وقالت الباقر تأخير القصاص
الى البلوغ غايية الى الخلاص
او ان يكون الاولاد غائبين
تأخير الى المجيء المدعيين
في الاولاد ان يكن صغار
ومعهم في الرتبة كبار
عن ذلك وعن ابي حنيفة
لا يؤخر القصاص للصغار
لشافعي وحمد يؤخر
اي القصاص للصغار تكبر
وليس للاب بان يستوفى
قصاص موقوف كبير كافي

نقل في الشهادة

لا شافى والحنفى لا تقبل
 شهادته الرتبة عند احمد
 والتقوى عدم القبول
 ولا الاصول ايضا للفروع
 او احد الزوجين للاخرون
 وتقبل الشهادة لابن اخيه
 وهذه الاربعة قد كملت
 وختمه ايضا مع الستين
 الى الكريم يوسف فيلتي
 مصليا مسلما على النبي
 الهاشمى القرشى العز

٥٥ تمت الاربعة المنسوبة لحاج
 يوسف القرشى الحلبي القادري رحمه الله
 تعالى ونفعنا به وبعلمه
 في الدنيا والاخرة
 الى مولانا الفاتحة
 امين امن



مكتبة
 مكتبة
 مكتبة

تمت هذه الاربعة
 مكتبة

تمت بعون الله وقدرته وكاتبها عبد القادر ابن الشيخ عبد الله طلس
 ابن الشيخ محمد طلس ابن الشيخ مصطفى طلس وهو تلميذ الشيخ مصطفى افندي
 طلس زاده

يا قادي حسب بيان تنظيره اسمع خطي بلادي ولا شطط
 ان مر كحرف لا تجعل بسبك لي فالمر ليس معصوم من الغلط
 ابن آدم في اخلاقه خلل جل الذي لا عيب فيه ولا خلا

علي

بادكار

مكتبة



لله قورم اذ اهلوا بمنزلة حاله و اطلوا از سارو
تجربا بهر کمال ارض نیز لوزها کماله **فقال** و مرا اطار

